

ولا يبعد ان يخلوا الخيلين لمجاهدتهن لظهور هذا
 ما شعر به كالم الروابي وعنه اذ لم يظهر قط اعلا
 هذا هو الفقه في الصفتين وقد يقال يمكن ادراج
 الصفة الثانية في الاولى فان الحرج والفرج ان كان
 في العيران والعوث متوقفا فلا تزكية لذلك قال
 في الكتاب ان علي قرب العيران بعينه الهرب دون
 التزكية وان لم يكن العوث متوقفا فالتزكية
 حاصله وهو ناطعوا طريق والله اعلم

قال الطرف الثاني في العقوبة
 فان اقتصر الناطع على احد النصاب فقطع يده اليمنى ورجله
 اليسرى فان عاد فطعت يده اليسرى والرجل اليمنى
 ولا يقطع منها دون النصاب وسواء كان النصاب
 لواحد او لجماعة رفقه ولو اقتصر على القتل الجرد فحتم
 قتله ولو اقتصر على المرباع وكان ردا فلا يجب الا
 التعزير وان جمع بين المرح والقتل لم يقطع للرجل
 يمين ولا يسار وتصل عليه ثم يملأ ويترك لئله ايام
 فيقول وعلى قول حتى يهرج وفيه وجه انه يملأ
 ثم يمتلئ بركبها على وجه ومراحه مدرفه
 خارجة ثم يفتل ويصل عليه بعد استئذان الله واما
 التي هو غير مقصود لكان له ما استرد فاهم في
 البلاذ بالاشباع وقيل هي عقوبة مقصودة فيمن اقتصر

على المرباع فينبغي ان يلد من يعزرها او يقتل
 لتفر على النبي اذ اعلم له اسم من رجل او جماعة
 اجمعين يصدون للرفقة ويحفظون الشئ ولم
 ياجدوا عدلا ولا قتلوا لنفسا فينبغي للائمان ان
 يطالبهم ويعزروهم بلجيش وغيره وهذا كما انه يعزرو
 على مقتدات الفسكاد والتزكية قال
 ان حرج والمطير والحالة هذه في عز موضعهم ارب
 لانه احوط والمع في الرجوع والمجاش ان احد
 قاطع الطريق من المال قدر نصاب الرفقة قطعت يده
 اليمنى ورجله اليسرى فان عاد مرة اخرى قطعت
 يده اليسرى ورجله اليمنى وانما يقطع من خلاف
 لميل يفتل حبس المتعنه ولا فرق بين ان يكون
 للضرب لواحد او لجماعة الرفقة وكذلك يختلف
 الحكر في الرفقة بين ان يكون المشرق لواحد
 او لجماعة مهما اجد المرح وان كان الماخوذ دون
 النصاب فلا يقطع كما في الرفقة دون النصاب ان
 خزان ثيه قولان كالتاليين فيما اذا قتل قاطع
 الطريق هل يعزير في قتله الكفاية على ما سئل في
 امر الله تعالى وما به دارت الرفقة في اعتبار
 المرح فان كان اعتبارها في اعتبار النصاب والمذهب
 المشهور الاول واحسن له بقوله صل الله عليه وسلم